

## الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي

رضوان زيادة (\*\*)

مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

تربط الكثير من الدراسات المتخصصة في ما يسمى بـ «التحول الديمقراطي» بين القيم الثقافية لمجتمع من المجتمعات، وبين صيرورة العملية الديمقراطية<sup>(١)</sup>، فاستقرار مفاهيم من مثل التعددية والفردانية والمواطنة وحقوق الإنسان والمساواة داخل القيم العميقة للمجتمع، يُعد عاملاً حاسماً لجهة التحول الآمن لهذا المجتمع نحو الديمقراطية. من دون ذلك ربما لن تستطيع «الديمقراطية الوليدة» أو الناشئة أن يتصلب عودها من دون وقتٍ طويل من الصراعات والشدّ والذبّ بين مناصريها وأعدائها، والتي ربما تتجلى في نزاعاتٍ مسلحةٍ أهلية أو طائفية وضعف المؤسسات الشرعية والدستورية، وربما أخطر من كلّ ذلك فقدان الأمن الشخصي للمواطن بما يعني فقدان استقرار المجتمع والدولة معاً.

النظام الديمقراطي إذاً يكون أكثر أماناً عندما تكون بناه وسيروته منسجمة مع القيم الشعبية العامة والنخبوية أكثر منها متصادمة.

لكن، ربما ينقلنا ذلك إلى تلك الثنائية التاريخية التي سادت فترةً لا بأس بها واستقرت داخل وعي النخب العربية، وتتعلق بالربط بين السيورة الديمقراطية ودرجة التطور الاقتصادي، وذلك عبر الربط بين درجة تطور الوعي الثقافي وبين الديمقراطية.

---

(\*) في الأصل أوراق هذا الملف قدمت إلى: «مستقبل الديمقراطية الوفاقية في الدول العربية»، اللقاء السنوي السادس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، كلية سانت كاترين، جامعة أكسفورد، ٢٦/٨/٢٠٠٦.

(\*) له مؤلفات عديدة منها: إيديولوجيا النهضة في الخطاب العربي المعاصر (٢٠٠٤)؛ سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر (٢٠٠٤)؛ المثقف ضدّ السلطة: حوارات المجتمع المدني في سورية (٢٠٠٥)، والسلام الداني: المفاوضات السورية - الإسرائيلية (٢٠٠٥).

(١) انظر: Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Boston, MA: Little, Brown and Co., 1995), and Robert A. Dahl, *Polyarchy, Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971).

لا بُدَّ من القول - في البداية - إن معظم الدراسات الجدية أشارت إلى وجود علاقة متبادلة إيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية<sup>(٢)</sup> وبحسب تعبير ليبسيت (Lipset) «كُلُّما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم، وقد برهن ليبسيت على أن الديمقراطيات عموماً تكون أقرب لأن يكون مستوى تطورها الاقتصادي أعلى من اللاديمقراطيات.

وقد تابعه في ما بعد الكثير من الباحثين ولا سيما أولئك الذين احتفظوا بانتقادات جادة للديمقراطية انطلاقاً من المنهج الاقتصادي أو الماركسي، لكن، سيغل وفاينزشتاين وهالبرين حاولوا إعادة قلب المعادلة وإعادة طرح النظرية بمنطق مختلف وهي «لكي تتطور الدول الفقيرة اقتصادياً ينبغي عليها أن تصبح ديمقراطية»<sup>(٣)</sup>، فقد نمت الديمقراطيات الفقيرة بسرعة توازي على الأقل سرعة نمو الأوتوقراطيات الفقيرة، وتفوقت عليها في الأداء تفوقاً كبيراً بحسب معظم مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، كما تفوقت هذه الديمقراطيات كثيراً في مجال تجنب الكوارث.

وهكذا يناقض سيغل ورفاقه النظرية القائمة على أسطورة «التنمية أولاً» التي نادى بها كما قلنا من قبل سيمور مارتن ليبسيت قبل خمس وأربعين عاماً، معتبرين أن هذه النظرية أدت أولاً إلى تخليد الاستبداد، كما إنها أعطت مبرراً حقيقياً للغرب لمساندة الحكومات الاستبدادية التي كانت خارج سيطرة الاتحاد السوفياتي ليحول دون تحولها إلى شيوعية، وكتبرير قائم على أن الحكم السلطوي يخلق بنية اقتصادية وصناعية قوية في بيئة اجتماعية وثقافية هشة. بيد أن السجل الاقتصادي السيئ للحكومات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية، والحكومات الدكتاتورية في أفريقيا والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا أسقط الهالة النظرية التي أحاطت بنجاح بعض الأوتوقراطيات في شرق آسيا وبخاصة في سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وحديثاً الصين، فارتفع نسب الفقر إلى درجة السقوط في المجاعة والإخفاق في السيطرة على نسب البطالة والفشل الصحي المتمثل في انتشار الأمراض الوبائية والجائحة، جعل الكثير من الباحثين ينتهون بعد مقارنة طويلة بين الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض، وبين نمو الدول ذات الدخل المنخفض وتحكمها حكومات سلطوية، إلى أن الديمقراطيات ذات الدخل المنخفض، قد نمت بالمتوسط بسرعة توازي سرعة نمو الأوتوقراطيات ذات الدخل المنخفض خلال الأربعين سنة ماضية، كما إنَّ متوسط معدلات نمو الدخل الفردي في الديمقراطيات الفقيرة كان أعلى بخمسين في المائة من مثيلاته في الأوتوقراطيات الفقيرة، فالبلدان التي اختارت الطريق

(٢) انظر: Larry Diamond, «Economic Development and Democracy Reconsidered», *American Behavioral Scientist*, vol. 35, nos. 4-5 (March-June 1992), pp. 450-453; Seymour Martin Lipset, Kyung-Ryung Seong and John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy», *International Social Science Journal*, vol. 136 (May 1993), pp. 155-175.

(٣) Joseph T. Siegel, Michael M. Weinstein and Morton H. Halperin, «Why Democracies Excel», *Foreign Affairs* (September-October 2004).

وقد نشرت المقالة نفسها بالعربية، انظر: ستيفن ت. سيغل، ميشيل م. فاينزشتاين ومورتون هالبرين، «لماذا تتفوق الديمقراطيات»، ترجمة إنصاف سلطان، *الثقافة العالمية*، العدد ١٣٧ (تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦)، ص ٣٣-٣٤.

الديمقراطي مثل جمهورية الدومينيكان، والهند ولاتافيا وموزامبيق والسينيغال قد سبقت نظيراتها الأوتوقراطية مثل أنغولا وجمهورية الكونغو وأوزبكستان وزيمبابوي، وتصبح الأفضل هذه أكثر وضوحاً عندما ينتقل النقاش من معدلات النمو إلى المقاييس الأوسع للرفاهية من حيث قياس المؤشرات الاجتماعية مثل متوسط الأعمار المتوقعة، وتوفير ماء الشرب النقي، ومعدلات التعليم، وناتج الغلال الزراعية، ونوعية الخدمات الصحية العامة<sup>(٤)</sup>.

وبذلك يمكن القول بثقة إن الفرضية القائلة على جدلية «التنمية أولاً»، والتي تزعم إن الديمقراطية ستتبع آخر الأمر التقدم الاقتصادي، وبالتحديد حين يصل مستوى الدخل إلى المستوى المتوسط ما يدعم بناء الطبقة الوسطى، وهو بدوره سيجعل عدداً متزايداً من المواطنين

رفيقي الثقافة يطالب بمشاركة سياسية أكبر وهو ما سيقود في النهاية إلى تحول ديمقراطي ناجح، هذه النظرية منيت بفشل ذريع لأن عدداً محدوداً جداً فقط من هذه الدول السلطوية قد استطاع بلوغ مستوى الدخل المتوسط من بينها إسبانيا والبرتغال واليونان والتي يعود تحولها الديمقراطي إلى أسباب أوسع بكثير من تأثير نخبة طبقتها الوسطى، وهذا يعني أن الدول ذات الأنظمة

### الأنظمة السلطوية فشلت في تحقيق المشاركة السياسية، وفي تحقيق النمو الاقتصادي الذي تتذرع به من أجل عدم تحقيق الديمقراطية.

السلطوية لم تفشل فقط في تحقيق المشاركة السياسية وبناء المؤسسات الدستورية المستقرة، وإنما فشلت أيضاً في تحقيق النمو الاقتصادي الذي تتذرع به من أجل عدم تحقيق الديمقراطية.

يعيد سيغل ورفاقه ذلك إلى عدد من الأسس المفاهيمية الرئيسية أولها لأن الديمقراطيات الفقيرة تتفوق في أدائها على الحكومات السلطوية، لأن مؤسساتها تخول اقتسام السلطة ما يشجع على الانفتاح والتكيف، فتأثير القواعد الشعبية على النخب الحاكمة ينعكس بشكل جلي في تحسين البرامج الاقتصادية والتنموية، لأن العلاقة قائمة على المحاسبة والمساءلة وليس على المحسوبية الضيقة التي تعطي حافزاً ضئيلاً لذوي السلطة في التركيز على رفاهية المجتمع، فالميزة التنموية تتحقق في الديمقراطية اعتباراً من مبدأ المراجعة والموازنة (Checks and Balances) أي مراجعة كل مؤسسة من مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية للأخرى بغية الوصول إلى نقطة موازنة لخدمة المصالح العامة<sup>(٥)</sup>.

أما الأنظمة السلطوية فإن الاحتكار السياسي غالباً أو دائماً ما يتحول إلى احتكار اقتصادي ما يضعف المنافسة والابتكار وهو يشلّ في النهاية الفعالية الاقتصادية.

**ثاني** هذه الأسس يعود إلى انفتاح الديمقراطيات على تدفق المعلومات وبالتالي قدرة القادة والجمهور معاً على الأخذ بعين الاعتبار بنطاق واسع من الخيارات، ما يعزز السياسات الفعالة ذات الكفاءة والمعدلة بحسب الطلب، فالتطوير هو تمرين لتعليم المواطنين، وبالتالي تكون القدرة

(٤) سيغل، فاينزشتاين وهالبرين، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

على تصويب الأخطاء أكبر، ما يعني أن الفرصة نحو الانتقال باتجاه الخيارات الأمثل هي أكبر بكثير من الحكومات السلطوية التي تدار وفق آلية عمل المنظمات السرية، ما يضعف القدرة على التصحيح ويفتح الباب بشكل أوسع نحو الدخول في سلسلة لا متناهية من الأخطاء التي غالباً ما تنتهي بالكوارث السياسية والاقتصادية.

وهكذا إذا كانت أسطورة «التنمية أولاً» أو ما يسمى «الديمقراطية الاجتماعية» قد فشلت رغم طول عمرها الزمني في إنجاز ما سعت إليه على مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية أولاً ثم الديمقراطية ثانياً، فهل تكون العلاقة الجدلية بين «القيم الثقافية» وبين الديمقراطية محاولة أخرى لافتعال ثنائية تستهدف تبرير فشل تحقيق الديمقراطية عملياً؟

لقد استخدم الكثير من الباحثين هذا المنهج التفسيري في تحليل غياب الديمقراطية أو تطورها عند الكثير من المجتمعات غير الغربية وبخاصة العربية. وقد كان أحد مكونات هذا الاتجاه في الأدبيات الغربية، يركز على مجموعة خصائص وصفات للشعوب العربية، ومنها: النفاق واللاعقلانية والأعراف المتعلقة بالشرف، وهي صفات وقيم تتناقض بمجملها مع الديمقراطية<sup>(٦)</sup>، وقد يعيد البعض ذلك إلى «الإسلام» بوصفه ديناً لا ينسجم مع الفكرة الديمقراطية لأنه لا يفصل بين الروحي والزمني<sup>(٧)</sup>.

بيد أن وجهة النظر هذه تنظر إلى الثقافة أو حتى القيم نظرة سكونية قارّة غير قابلة للتبدل والتحول، ولا تحاول النفاذ إلى الأصول الاجتماعية والسياسية التي أتاحت لمثل هذه القيم الظهور، هذا إذا سلمنا جدلاً بمركزيتها وتأثيرها المحوري في الثقافة العربية، ما جعلها تسود وتشكل بؤرة أو حلقة تنطلق النظرة السياسية العربية منها.

القيم ترتبط بعلاقة وثيقة بالمناخ السياسي السائد الذي يمكن أن يفرض شكلاً من احترام القانون أو النظام، ويمكن أن يشجع على إشاعة فكرة الفساد والمحسوبية، ويمكن أن يعزز المساءلة وما يرتبط بها من قيم النزاهة والمسؤولية، ويمكن أن يكون بيئة خصبة لنمو قيم التحلل والهدر وانعدام المسؤولية وعدم حرمة المال العام. هناك إذاً صلة عضوية جعلت الكثير من الباحثين يرهنون عملية التحول الديمقراطي بنمو فكرة المجتمع المدني كعامل حاسم، بحيث إنّ قوى المجتمع المدني الصاعدة تلك الحاملة لقيم مختلفة عن تلك التي أشاعها النظام التسلسلي القائم، من شأنها أن تقود أو توجه مرحلة التحول الشعبي والنخبوي باتجاه نمط جديد من القيم قائمة على المواطنة والحرية والمساواة والمسؤولية والتعددية، ولذلك تعدّ العلاقة القائمة بين النظام والمجتمع ذات دور حساس ومحوري في توجيه عملية التحول الديمقراطي، فإذا كان المجتمع مخترقاً مفككاً، أي أن قوى المجتمع المدني ضعيفة غير متطورة، فإن الضغط

(٦) انظر: John Laffin, *The Arab Mind Considered: A Need for Understanding* (New York: Taplinger Pub. Co., 1975), and David Pryce-Jones, *The Closed Circle: An Interpretation of the Arabs* (New York: Harper and Row, 1989).

(٧) انظر مناقشة وافية لهذه الآراء في: نجيب الغضبان، *التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)* (عمّان: دار المنار، ٢٠٠٢)، ص ٢٣ - ٢٦.

المنظم على النظام من جانب المجتمع يكون قليلاً أو محدوداً نسبياً، ويكون الضغط من أسفل باتجاه الديمقراطية ضعيف، وغالباً ما لا يكون لغياب آليات حلّ خلافات النخبة الحاكمة ذات شأن على مصير النظام. فيمكن أن تؤدي تلك الخلافات إلى تغيير في تركيبة هذه النخبة، وحتى يمكن أن تقود إلى تغيير النظام، لكن ذلك سيكون على الأرجح مجرد استبدال نظام سلطوي بآخر مثله<sup>(٨)</sup>. ولكن حينما تتمكن قوى المجتمع المدني من التطور، ولا سيما في شكل أحزاب سياسية مدعومة بشبكة واسعة من هذه المنظمات العامة والخاصة، ومؤهلة أو قادرة على ممارسة ضغط على النظام، وذلك عبر امتلاكها بنى تنظيمية متطورة فعلاً وقاعدة جماهيرية مع وسائل أو آليات واضحة لاستقطاب آراء هذه القاعدة وإطلاقها على المسرح السياسي، فإن مقدرتها تكون على التأثير على مسارات التطورات داخل النظام مرتفعة ومتعززة<sup>(٩)</sup>.

إن حضور قوى مجتمع مدني من هذا النوع يجعل الخوف من عواقب تجاهلها مدمراً، مما يشجع معظم الإصلاحيين للسعي إلى إحداث تغيير يقود في النهاية إلى تحول ديمقراطي<sup>(١٠)</sup>، ويعتبر التحول الديمقراطي في إسبانيا عبر الضغط من قوى المجتمع المدني حالة نموذجية على هذا النمط من التحول.

وذلك عندما رأى الحكام أنهم لا يستطيعون البقاء في السلطة، في المحيط الأوروبي من دون استخدام مكثف للعنف، في حين لا يستطيع أولئك المعارضون للنظام، على الأقل في الوقت الراهن، تعبئة قوة كافية لإسقاطه، نظراً إلى موالاة القوات المسلحة للنظام<sup>(١١)</sup>، وهو ما خلق سلسلة من الضغوطات وردود الفعل المضادة تدعى بـ «لوبي القمع والتنازلات»، إلى أن قاد ذلك في النهاية القيادة الإصلاحية في النظام، وبخاصة رئيس الوزراء سواريث والملك، إلى القيام بعملية التغيير والتحول الضرورية بالحفاظ على نمط حساس ودقيق من التوازنات، تجلت في إبقاء كُُلّ العناصر المحافظة في النظام والعناصر الأكثر راديكالية في القيادة المعارضة ضمن حدود العملية الواضحة لتغيير النظام باتجاه نظام ديمقراطي.

لكن، ماذا سيكون عليه الحال إن كان المجتمع المدني جنينياً أو حتى في حالات أخرى معدوماً أو مشلولاً عن الحركة والفعل وبخاصة في حالات الأنظمة الشمولية (التوتاليتارية) (Totalitarianisme) التي تسيطر الأنظمة الحاكمة فيها على كُُلّ مجالات وحقول الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والأهلية وبالطبع السياسية، كما يتميز هذا النظام بقيادة لا حدود ولا ضوابط لصلاحياتها وسلطانها بحيث لا يمكن لأحد سواء أكان مسؤولاً في النظام أو مواطناً عادياً التنبؤ بما قد يحصل، ويترافق ذلك مع نمط من التعبئة الشعبية الكاريزمية

(٨) غرايم جيل، **ديناميات السيرة الديمقراطية والمجتمع المدني**، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٦٤.

(٩) تعتبر الثورة البرتغالية في أوكرانيا حالة مثالية في التأكيد على ذلك، انظر: أنريان كاراتنيسكي، «ثورة أوكرانيا البرتغالية»، ترجمة حمدي أبو كيلة، **الثقافة العالمية**، العدد ١٣٦ (أيار/مايو - حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، ص ٤٦ - ٦٣.

(١٠) جيل، المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(١١) انظر: رضوان زيادة، «التحول «الأمّن» في الخبرة الإسبانية»، **الغد** (عمان)، ١٧/٨/٢٠٠٦.

التي تستهدف تفريغ النشاط الشعبي العام وجعله مسيطر عليه تماماً عبر التأكيد المستمر أن لا تعبئة شعبية على أساس مستقل، بحيث يجري ضرب كل أشكال التنظيم المستقل وتطبيق قمع شديد وقاس لها، ولا سيما تلك التي تحمل أملاً في بلورة اتجاه سياسي حقيقي مستقل، وقد انطبق ذلك بحدود ما على كل من العراق وسوريا وليبيا ومصر في فترة من الفترات.

ولذلك غالباً ما تكون «الثقافة السائدة» أو «القيم الموجهة» متصفة بالسلبية والعجز، بل أحياناً بالعنف والإقصاء والرفض، بحكم أن المجتمع المغلق غالباً ما يكون تربة خصبة لنمو ثقافة الرفض كنمط من أنماط الحماية تجاه النظام السلطوي القائم، وهو لذلك يتردد إلى روابطه ما قبل المدنية القبلية والعائلية والطائفية<sup>(١٢)</sup>، ويحتمي بها كحصنٍ أخير ما دامت كل الروابط المدنية الحقوقية والسياسية والفكرية قد جرى تدميرها وتحطيمها من قبل النظام الحاكم.

وهنا تكون عملية التحول الديمقراطي مسألة في غاية الصعوبة والحساسية، فمن المعروف أن البلدان التي لم يدمر الحكم السلطوي فيها قوى المجتمع المدني، تكون فرص التحول السريع إلى الديمقراطية فيها أعظم بكثير من تلك البلدان التي إما سحقت فيها هذه القوى أو تنقصها القوة والحيوية لتبدأ فعلها، ففي البلدان الأخرى التي اتسمت قوى المجتمع المدني فيها بالقدرة على استعادة حيويتها ووحدتها من خلال بقاء قاعدة المجتمع المدني سليمة من حيث الجوهر كما في أوروبا الجنوبية وبخاصة إسبانيا واليونان والبرتغال، حيث كان الضغط الشعبي أكثر بروزاً مقارنةً مع مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية التي كانت قوى المجتمع المدني فيها أقل رسوخاً<sup>(١٣)</sup>.

لذلك غالباً ما يسود شكل من أشكال الثقافة الانقسامية أو التجزئية لا على أسس سياسية، وإنما بناءً على اعتبارات دينية أو طائفية أو عرقية أو إثنية، بحيث تصبح هذه الانقسامات أشبه بالكانتونات المعزولة غير القابلة للتجاوز أو الحوار، وتكون المشتركات الوطنية الجامعة بين مختلف هذه الأطراف في حدها الأدنى، هذا إن لم تعدد في بعض الأحيان ويكون ذلك مؤشراً على بداية الدخول في حرب أهلية طويلة ومزمنة لا يكون الخروج منها سياسياً أو تعاقدياً إلا وفق منطق «الإنهك المتبادل»، إذ تشعر الأطراف جميعها بوصولها إلى نقطة القاع النهائية من حيث القدرة على تحمل الآلام والعذابات المستمرة والدائمة، ولذلك تضطر إلى الدخول في مفاوضات مع الأطراف الأخرى للوصول إلى مخرج أو حل سياسي غالباً ما يعكس «توازن الضعف» الذي وصلت إليه الأطراف جميعها.

وعليه فغالباً ما يتأسس هنا «ميثاق تعاقدى» أو «دستور توافقي» يعكس اتفاقات الحد الأدنى كما هي حال وثيقة الطائف التي توصلت إليها الأطراف اللبنانية المتناحرة بعد حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً.

وكما يعرف أودونيل (O'Donnell) وشميتير (Schmitter) الميثاق بأنه «اتفاق - قد يكون غير

(١٢) انظر: برهان غليون، المسألة الطائفية: مشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧).

(١٣) جيل، ديناميات السيرة الديمقراطية والمجتمع المدني، ص ٨٠.

علني - بين مجموعة قوى ساعية لتحديد - أو إعادة تحديد - القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لكل الأطراف المشاركة في العملية»<sup>(١٤)</sup>.

يعدّ الميثاق التعاقدي خطوة بالغة الأهمية والحيوية في الوقت نفسه في عملية التحول الديمقراطي، ذلك أنّه يضع الأسس لحل وسط انتقالي، ربما يمتد لفترة طويلة ويتعلق ذلك بمستوى الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي. هذا الحل يكون محل تفاوض واتفق تتفق بموجبه القوى على امتناع كلّ طرف من استخدام قوته لإيذاء الآخر ومصالحه الحيوية.

إن الميثاق التعاقدي هذا يعتبر لب وجوهر ما يسمى «الديمقراطية الوفاقية» أو «التوافقية»، إذ هو يضبط حدود هذا الوفاق والتوافق بالنسبة إلى كلّ الأطراف، ويعكس بالوقت نفسه التوازنات الدقيقة بينها، وربما يكون هذا الميثاق مؤقتاً، أي أنّه يحتاج إلى مفاوضات جديدة وخاصة عندما تتغير الأوضاع ويدخل لاعبون جدد الحلقة السياسية، لكن، تبقى بعض عناصر الميثاق أساسية ودائمة في ترتيبات التحول، وغالباً ما تغدو علامات دائمة تسم النظام السياسي وتدخل في صلب هيكلية.

لكن المفارقة تكمن في التناقضات التي ربما يحملها الميثاق، إذ تسعى نحو تحقيق شكل من أشكال الديمقراطية بوسائل لديمقراطية، إذ يحصل التفاوض والاتفاق بشأن الميثاق بين قلة من اللاعبين، مما يخفض مستوى التنافسية المسؤولة عندما تحاول تأطير أجندة الشؤون السياسية عبر خرق أو حرف مبدأ مساواة المواطنين<sup>(١٥)</sup>.

وعلى الرغم من أن فكرة الميثاق أو «الاتفاق التعاقدي» تحمل اعترافاً ضمناً بالدينامية الاجتماعية والفاعلية السياسية لعملية التحول، إلا أنّه يصبح بعد فترة من الفترات عقبة أساسية أمام عملية التحول الديمقراطي ذاتها، إذ إن هذه الدينامية تصطدم بممانعات أو حواجز جرى ترسيخها عبر الميثاق نفسه الذي اعترف بها وأكّدها كجزء من التسوية السياسية (Compromise)، لكنه وبشكل ما خلّدها أو أبّدها عندما أعطاه اعترافاً شرعياً وقانونياً، خاصة إذا كانت هذه الحواجز طائفية أو عرقية/إثنية يصعب تجاوزها أو في الحقيقة يستحيل تخطيها، ولم تستطع ثقافة المجتمع السياسية العدو فوقها خلال عملية التحول الانتقالية لأسباب مختلفة وربما لمصالح نفعية خاصة للقائمين عليها، وربما لعوامل خارجية قهرية استفادت من ترسيخ هذه الحواجز لضمان الاستفادة المباشرة وغير المباشرة، وربما لأسباب داخلية تعود إلى انعدام قدرة النخب السياسية والمدنية على التبديل ودخولهم في دائرة مفرغة من الالتزام القانوني بالميثاق الذي اتفقوا عليه، لأن خروجهم عليه يعدّ خروجاً على منطق الدولة أو النظام السياسي الذي ارتأوا العيش ضمنه وبالوقت نفسه عدم السماح لثقافة ديمقراطية حقيقية بالولادة والنشوء على أنقاض هذا الميثاق التعاقدي، عندها يصبح هذا الميثاق أبدياً وتصبح مسألة الخروج منه ذات حساسيات

Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 37.

(١٥) جيل، المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

تاريخية ربما تفتح نحو الدخول في نزاع أو صراع مسلح أو حرب أهلية من جديد.

إن الديمقراطية الوفاقية المؤسسة على الميثاق التعاقدي هي أشبه بالمرحلة الإنتقالية التي تخلف حرباً أهلية، أو فترة من الدكتاتورية الشمولية تمرّ بعدها البلد بمرحلة فراغ دستوري وقانوني يعكس اضطرابات القوى السياسية والاجتماعية الفاعلية، وهو ما حدث في كولومبيا وفنزويلا في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨، حيث جرى تفاوض على اتفاقيات صريحة وواضحة بين الأحزاب ذات المصلحة، في حين توصلت الحكومة والمعارضة في إسبانيا إلى اتفاق على إطار دستوري لديمقراطية جديدة، وفي الأوروغواي عقد قادة القوات المسلحة والحزب «ميثاق النادي البحري» في آب/أغسطس ١٩٤٨<sup>(١٦)</sup>.

### كيف يمكن لـ «المواثيق التعاقدية» أن تنقل البلد من مرحلة عدم الاستقرار إلى عتبة التحول الديمقراطي؟

تتسم هذه «المواثيق التأسيسية» التي تشكّل جوهر مرحلة «الديمقراطية التوافقية» بعددٍ من السمات الرئيسية التي تدرج مرحلة تأسيسية على قاعدة الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة تتجلى في:

١ - **الشمولية:** إذ يجب أن تضم كلّ القوى أو اللاعبين السياسيين الفاعلين على الساحة، كي يتم ضمان احترام هذا التعهد من كلّ الأطراف وكي لا يجري اختراقه أو إفشاله.

٢ - **التضمينية للقضايا المركزية والجوهرية:** بحيث إنّ المواثيق التي تتسم بالاتفاق على القضايا الإدارية أو الإجرائية غالباً ما لا تحمل صفة الديمومة أو الاستمرارية، كما إنها يجب أن تتميز بأنها ذات تواجد عريض من الاهتمامات أكثر راسمة للقواعد والإجراءات اللحظية الآنية.

٣ - **التمثيلية:** أي إعادة الاعتبار لكلّ القوى ذات الوزن حتّى التاريخي منها، والتي كانت مهيمنة تقليدياً، وذلك كي يجري إشعارها بأن مصالحها الحيوية مصانة، وغالباً ما يكون لهذه القوى دور في إعطاء «الشرعية» لميثاق جديد يتجاوز دورها التاريخي، وبصمتها هنا تكون واضحة لضمان ثقة الأطراف الدولية<sup>(١٧)</sup>.

إن مثل هذه «المواثيق» بحاجة أيضاً إلى ضمان التوقيت المناسب لتأكيد سلامة تطبيقها، كما إنها بحاجة إلى تأكيد ثقة الأحزاب المشاركة في المفاوضات على أن التزامها بهذا الميثاق سيلزم أتباعها، وبأنهم سيتقيدون بأية اتفاقيات يتم التوصل إليها، ذلك أن الاتفاقيات التي تلقى معارضة واسعة من القواعد أو تقابل بنفور شديد غالباً ما يكون مصيرها الفشل.

كما إنّ أحد السمات التي تتطلبها هذه الاتفاقات هو ميزة «الاعتدال» لدى قادة القوى السياسية المشاركة في التفاوض، وربما يكون الاعتدال أحياناً ثمناً للمشاركة أو بحسب

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٧) انظر حول ذلك: Terry Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 11.

تعبير صموئيل هانتنغتون «مقايضة المشاركة بالاعتدال»<sup>(١٨)</sup>، وهذا ما يضمن توسيع حدود المشاركة في النظام السياسي بإشراك القوى السياسية المستثناة سابقاً مقابل تخليها عن مواقفها الراديكالية كما حصل في الأرجنتين حين وافقت المؤسسة العسكرية على مشاركة البيرونيين في النظام، وفي إسبانيا عام ١٩٧٧ عندما حصل اعتراف من قبل سلطة الحكم بالحزب الشيوعي، والأوروغواي عندما اعترفت في عام ١٩٨٤ بما يسمى بـ «الجبهة العريضة»<sup>(١٩)</sup>.

لكن، السؤال الذي يطرح نفسه مجدداً، كيف يمكن لهذه «المواثيق التعاقدية» أن تنقل البلد من مرحلة اللااستقرار إلى عتبة التحول الديمقراطي تُمّ تفتح الباب واسعاً أمام الدخول في نمط من الديمقراطية السياسية التشاركية الحقيقية كما حصل في إسبانيا واليونان<sup>(٢٠)</sup>؟

وكيف، بالمقابل، يمكن أن تتحول هذه «المواثيق التعاقدية» إلى تأييد لحواجز الغيتوات ذاتها وتخليدها، بحيث إنّ بقاءها يصبح عقبة أمام التحول الديمقراطي الحقيقي وإلغاءها يعيد البلد إلى الحرب الأهلية ذاتها التي كانت هذه المواثيق ضماناً لخروج البلد منها؟ إنّه النقاش السياسي والشعبي الذي نشهده يومياً في لبنان على سبيل المثال في ما يتعلق باتفاق الطائف؛ فالمؤمنون به يدافعون عنه بلا حدود بوصفه السبيل الأمثل لضمان بقاء الدولة ومؤسساتها، ولا استمرار سبيل «العيش المشترك»، بيد أنّ منتقديه يرون أنّه ثبت نموذج «الديمقراطية الطائفية» إذا جاز هذا التعبير، ورسخّ الزعامات العائلية والطائفية التقليدية، وحول كلّ اللاعبين السياسيين الطموحين إلى مجرد أقمار يدورون في فلك هذه الزعامات ورئاستها.

ربما يحتاج البعض في أن «الطائف» لم يطبق بحرفيته وروحه، وذلك لحسابات إقليمية تتعلق تحديداً بسوريا وانسحابها المتأخر جداً من الأراضي اللبنانية<sup>(٢١)</sup>، وهذا صحيح ولا نقاش فيه، بيد أن بنوداً أخرى لا تتعلق بسوريا لم تجد سبيلها إلى التطبيق أو حتّى النقاش الجدي والعلني والصريح لآليات التنفيذ المستقبلية وأولها «إلغاء الطائفية». ما يعني أن هذا «الميثاق التعاقدية» التاريخي الذي أخرج لبنان من حربه الأهلية صكّ لبنان على صيغة طائفية نهائية ومطلقة على صيغة «الديمقراطية التوافقية».

لا جدال في أن هذا النوع المجازي من الديمقراطية يبقى أفضل بمئات المرات من «الحالة اللاديمقراطية» سواء أكانت ديكتاتورية أو فوضى سياسية مطلقة، لكنها بالمقابل لا يمكن حتّى الزعم أنها تمثل ديمقراطية ناجزة ومكتملة، إنها تحمل الكثير من العيوب والمساوئ

(١٨) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 169.

(١٩) جيل، *ديناميات السيرة الديمقراطية والمجتمع المدني*، ص ٧٤ - ٧٥.

(٢٠) Carles Boix, «The Roots of Democracy», *Policy Review*, no. 135: انظر: (February-March 2006), pp. 3-21.

(٢١) للمزيد حول «ربيع لبنان» وبناء «الديمقراطية اللبنانية» بعد انسحاب القوات السورية من بيروت، Oussama Safa, «Lebanon Springs Forward», *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 1 (January 2006), pp. 22-36.

الجوهرية والشكلية، أولها بالطبع عدم ضمان المساواة المطلقة بين المواطنين والتعامل معهم على أساس أصولهم غير القابلة للاختيار سواء أكانت طائفية/ دينية أو عرقية/ إثنية، وبالتالي تجعل قدرة المواطن على المساءلة والمشاركة ومن ثم التغيير من داخل النظام (System) الحكومي ضعيفاً ومحدوداً وأحياناً بلا طائل، وهو ما يولد بالضرورة إحباطاً متزايداً ومتراكماً كما نجد ذلك متبلوراً في صيغة «الإحباط المسيحي» اليوم، وهذا بدوره سيخلق أو يعيد إنتاج أزمنة تاريخية وربما اصطناعها، في حين كان هذا النظام السياسي يعتقد أنه تجاوزها وأودعها التاريخ المنسي، لكن مكر التاريخ الذي تحدث عنه هيغل ربما يطل مستقبلاً عبر بومته التي تحمل الشؤم والكثير من الدمار.

ويكاد الكلام ينطبق ذاته وبحرفيته على الحالة العراقية بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣، فإذا أخذنا بعين الاعتبار كل الأخطاء الأمريكية والبريطانية التي ارتكبتها كقوات احتلال بعد دخولها إلى بغداد، لوجدنا أن هذه القوات ذاتها اصطدمت بفكرة رئيسية وهي شكل الديمقراطية العراقية التي يمكن بناءها في المستقبل، فالمجتمع المدني على عكس لبنان في هذه الزاوية هش وضعيف للغاية، إذ لم يكن صدام حسين بالطبع يسمح له بالنمو أو حتى التشكل، وسياسة سحقه تعد جزءاً من ضمان بقاء واستقرار نظامه، أما القوى السياسية والأحزاب المعارضة التي أدارت العملية السياسية بعد سقوط النظام العراقي والتي تتحمل الجزء الأكبر من عملية الفشل التي نشهدها اليوم، فإنها أشبه «بالطوائف الحزبية» أو «الأحزاب الطائفية» مع إدراكنا الكامل للتناقض المفاهيمي والسياسي الذي يتشكل منه هذا التعبير أو المصطلح.

وبالتالي فإنها أعادت تنضيد المجتمع العراقي على أساس هويته الطائفية والعرقية، وهو ما يشكل حاجزاً أو مدمكاً حقيقياً لبناء الديمقراطية<sup>(٢٢)</sup>.

قد يقول البعض إنها الواقعية السياسية التي تشترط التعامل مع القوى الموجودة للبناء نحو الأفضل معها، وهو ما وجدناه في تحقيق مبدأ «التمثيلية» المتوازنة في مجلس الحكم الانتقالي على سبيل المثال لكل الطوائف والأعراق والأحزاب السياسية، هذا صحيح من زاوية سياسية آنية ولحظية، لكن الخطأ التاريخي كان في تأبيد الشكل القانوني لمجلس الحكم هذا، بحيث جرى إعادة استنساخ النموذج اللبناني وإسقاطه في العراق، وهو ما استمر حتى بعد تشكيل الحكومات العراقية المختلفة، وهي العقلية ذاتها التي رعت كتابة الدستور والوثائق الرسمية الأخرى القائمة على احترام «المحاصصة الطائفية» لانعدام البدائل الأخرى وفقدان القوى السياسية والمدنية التي يمكن أن تعيد صياغة المشهد السياسي.

إن القبول بالأمر الواقع لا يشترط، بل لا يجب قوننته من أجل تأبيده، يجب قبوله والتعامل معه على أساس لحظيته وزمنيته، وليس تقييده وتخليده وبناء هيكلية النظام السياسي عليه.

(٢٢) حول الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى بناء «الديمقراطية الوليدة» في العراق، انظر: Mark Tessler، Mansoor Moaddel and Ronald Inglehart، «What Do Iraqis Want?»، *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 1 (January 2006), pp. 38-50, and Max Boot، «Guess What? We're Winning.» *American Interest*, no. 3 (Spring 2006), pp. 56-67.

وعلى ذلك فلا يجوز اعتبار «الديمقراطية التوافقية» كشكل نهائي للديمقراطية يجري الدفاع عنه بوصفه المخرج أو أفضل الممكن، إنها ما يمكن الدفاع عنه - بكل تأكيد - في وجه الدكتاتورية التسلطية أو الفوضى، لكنها بالوقت نفسه يجب أن لا ننسى - ولو للحظة واحدة - أنها مرحلة انتقالية لا بُدَّ من المرور أو العبور فوقها نحو أفضل منها، إنها ربما أفضل شكل تاريخي لإدارة الصراع السياسي في لحظة من اللحظات، لكنها تصبح في لحظات أخرى أسوأ آلية لإدارة مؤسسات الدولة التشريعية والدستورية، لأنها تتضمن بكل تأكيد مآزق أو أفخاخ الشللية التي تحمل من داخلها القدرة التعطيلية الدائمة لصالح أحد أصحاب الفيتوات الكثرين والعديدين، ما ينتهي بالدولة إلى الشلل الدائم وعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات مواطنيها، وعندما لا يحمل النظام صفة القدرة على المرونة والتغير من داخله وبالوسائل السلمية فإنه سيتفجّر من داخله بكل تأكيد استجابة

للحراك الدينامي الاجتماعي والسياسي والشبابي المستمر وعندها يدخل البلد من جديد في دوامة من البحث عن «ميثاق تعاقدية» جديد يستجيب للتوازنات السياسية المستجدة والمتغيرة.

**لا يجوز اعتبار الديمقراطية التوافقية شكلاً نهائياً للديمقراطية، بل هي مرحلة انتقالية يجب عبورها نحو أفضل منها.**

إن مبدأ «الديمقراطية تصحح نفسها بمزيد من الديمقراطية» يكاد يكون قاعدة ذهبية في انطباقه على «الديمقراطية التوافقية» التي لا بُدَّ من اعتبارها كمرحلة إنتقالية وليس كحل نهائي، ولتحقيق إنتقاليتها لا بُدَّ وخلال عملية بناءها من توازيتها مع عملية تاريخية تتمثل في ما يسمى «العدالة الإنتقالية» التي تتيح للدولة لإعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق.

تشير العدالة الانتقالية إلى حقلٍ من النشاط أو التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان، الإبادة الجماعية، أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل الجرائم ضد الإنسانية، أو الحرب الأهلية، وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن.

ويمكن إدراك المفهوم من خلال عدد من المصطلحات التي تدخل ضمنه من مثل إعادة البناء الاجتماعي، المصالحة الوطنية، تأسيس لجان الحقيقة، التعويض للضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة مثل الشرطة وقوى الأمن والجيش<sup>(٢٣)</sup>.

يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما: العدالة والانتقال، ولكن المعنى الدلالي الأديق للمفهوم يعني: تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها دولة من الدول<sup>(٢٤)</sup>. كما حصل في تشيلي (عام ١٩٩٠) وغواتيمالا (عام ١٩٩٤) وجنوب أفريقيا (عام ١٩٩٤) وبولندا (عام ١٩٩٧) وسيراليون (عام ١٩٩٩) وتيمور الشرقية (عام ٢٠٠١) والمغرب (عام ٢٠٠٤)، فمع حدوث التحول السياسي بعد فترة من العنف أو القمع في مجتمع من المجتمعات. يجد المجتمع نفسه في كثير من الأحيان أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان، وتسعى الدولة إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبةً منها في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة<sup>(٢٥)</sup>، ويفكر المسؤولون الحكوميون ونشطاء المنظمات غير الحكومية في انتهاج مختلف السبل القضائية وغير القضائية للتصدي لجرائم حقوق الإنسان، وتستخدم في ذلك عدة مناهج من أجل تحقيق إحساس بالعدالة أكثر شمولاً وأبعد أثراً، من مثل إقامة الدعاوى القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الأفراد كما حدث في كوسوفو؛ أو إرساء مبادرات لتقصي الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي<sup>(٢٦)</sup>، كما حصل في سيراليون؛ أو تقديم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كما حدث في الولايات المتحدة؛ أو التمهيد لعمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها كما حدث في تيمور الشرقية<sup>(٢٧)</sup>.

إذاً، وفي النهاية، لإنجاز «الديمقراطية التوافقية كمرحلة انتقالية لا بُدَّ من تأسيسها على أسس «العدالة الانتقالية» وبهذين الجناحين يمكن إعادة تأسيس الدولة على شرعية جديدة تفتح الباب عندها لإمكانية مستقبلية لبناء الديمقراطية الحقيقية، وعندها لن تكون «الديمقراطية التوافقية» إلا مرحلة انتقالية تتصف بقابلية الولادة والبناء، وليس محاولة يائسة لإعادة الشباب والنضارة لكهل وصل إلى حافة قبره، لكنه يمانع من دخوله أملاً في قدرة الحبوب المنشطة على بعث الروح الشابّة به مجدداً □

Neil J. Kritz, ed., *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes*, foreword by Nelson Mandela, 3 vols. (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995).

Alex Boraine, Janet Levy and Ronel Scheffer, eds., *Dealing with the Past: Truth and Reconciliation in South Africa* (Cape Town: IDASA, 1994), and D. A. Crocker, «Reckoning with Past Wrongs: A Normative Framework», *Ethics and International Affairs*, vol. 13 (1999), pp. 43-61.

Priscilla B. Hayner, *Unspeakable Truths: Facing the Challenge of Truth Commissions* (New York: Routledge, 2002), and *Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation*, translated by Phillip E. Berryman; introduction by José Zalaquett (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1993).

M. Cherif Bassiouni, ed., *Post-conflict Justice*, International and Comparative Criminal Law Series (Ardsey, NY: Transnational Publishers, 2002).